

تنفيذ قرار مجلس الامن في اقرب فرصة ممكنة مع المطالبة بتديد فترة وقف اطلاق النار . مطالبة يوثائق بتقديم تقرير الى مجلس الامن خلال مدة شهرين حول جهود السفير يارينغ ومساعديه . مطالبة مجلس الامن النظر في امكانية اتخاذ اجراءات، اذا دعت الحاجة الى ذلك، لضمان تنفيذ قرار مجلس الامن وذلك وفقا للبنود المعنية من ميثاق هيئة الامم المتحدة .

هنا لا بد من تسجيل الملاحظات التالية على قرار الجمعية العامة الذي نحن بصددته باعتباره ان بعض الدول العربية قد اعتبرته انتصارا كبيرا لدبلوماسيتها وجهودها السياسية . (أ) كان هدف التعديلات الفرنسية التي اضلت على مشروع القرار تخفيف كل اشارة في القرار الى حقوق الشعب الفلسطيني وتبنيها وصياغتها بالمعومات التي تعني كل شيء ولا تعني اي شيء بالتحديد لجعل مشروع القرار مقبولا . اي ان الثمن الذي يتم دفعه دوما هو التلاعب بحقوق شعب فلسطين وتبنيها كي تحصل الدبلوماسية العربية على قرار من هذا النوع لا يضمن ولا يفرض من جوع اصلا ، علما بان موضوع المعركة مع اسرائيل ونحو الصراع القائم في المنطقة العربية وجوهزه هي حقوق شعب فلسطين في ارضه ووطنه وفي تقرير مصيره بنفسه . (ب) اشار القرار الى الانسحاب من اراض احتلتها اسرائيل وليس من كل الاراضي العربية المحتلة كما تقول السياسة العربية الرسمية حتى الان . (ج) امر القرار على انتهاء حالة العداء العربي ضد دولة اسرائيل مما يعني انتهاء كل مقاومة ضد دولة اسرائيل في المستقبل . (د) لم تشترك الدول العربية التالية في التصويت على مشروع القرار : الجزائر ، سوريا ، العراق ، الكويت ، العربية السعودية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية — ذلك لان القرار اهل الفلسطينيين ولان اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية قد رفضت هذا القرار وكل قرار مشابه له باعتباره معاد لمصالح حركة المقاومة واهدافها في التحرير الكامل لفلسطين من الصهيونية . (هـ) قبل التصويت النهائي على مشروع القرار الذي نحن بصددته اتخذت الجمعية العمومية قرارا اجرائيا بالاكثورية فهو تصنيف مشروع القرار الاثرو — اسويي المعدل على انه « موضوع غير مهم » not an important question مما يعني

ان اقراره لا يتطلب اكثورية ثلثي الاصوات في الجمعية العامة . وما كان مشروع القرار ليحظى بمثل هذه الاكثورية لو تم تصنيفه « كموضوع مهم » . بالرغم من ذلك لم يحرز القرار الا اكثورية ٢٥ صوتا فقط . بعبارة اخرى حتى الجمعية العامة لهيئة الامم التي تبنت القرار اعلنت ان قرارها « غير مهم » . (و) جاء الرد الاسرائيلي الرسمي على لسان ابا ايان برفض القرار كلية مشفوها بالايضاح القائل بان اسرائيل لا تعتبر انه من واجبه حمل هذا القرار محمل الجد لانه توصية من الجمعية العامة لا اكثر ، وهي توصية صنفها الجمعية العامة نفسها بانها « غير مهمة » . هذا واقع ما سمي بالانتصار الدبلوماسي العربي في هيئة الامم وهذه حقيقته وحدوده .

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي في هيئة الامم في الشهرين الاخرين على هذا القرار فحسب بل تعدى ذلك الى تأكيد موقفين جديدين يمكن اعتبارهما من صالح القضية العربية عامة . في الاسبوع الاول من شهر ديسمبر ١٩٧٠ أقرت اللجنة السياسية الخاصة في الامم المتحدة قرارات تطلب فيه من الجمعية انعملية ان تعتبر ان مأساة اللاجئين ما تزال قائمة بسبب رفض اسرائيل السماح بعودتهم الى ديارهم كما اشارت اللجنة السياسية في قراراتها الى ضرورة الاحترام الكامل للحقوق الاساسية للفلسطينيين باعتبارها عنصر لا يستغنى عنه في اقامة سلم دائم وعادل في الشرق الاوسط ، كما اكدت ايضا ان الشعب الفلسطيني يتمتع بحقوق متساوية وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة .

يضاف ان ذلك ان اللجنة السياسية اتخذت قرارا مدعوما من قبل الدول العربية والاشتراكية يطالب اسرائيل بتطبيق وتنفيذ توصيات لجنة هيئة الامم المؤكدة ببحث موضوع خرق حقوق الانسان العربي في المناطق المحتلة من قبل اسرائيل . وجدير بالذكر ان اسرائيل كانت قد رفضت السماح لهذه اللجنة بزيارة المناطق المحتلة . غير ان اللجنة تمكنت من القيام بعملها وكانت نتيجة مشاوراتها اتهام اسرائيل بخرق حقوق الانسان في معاملتها للعرب في الاراضي المحتلة . وقد مدد القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية صلاحيات اللجنة المعنية وطالب اسرائيل بالسماح لها بالذهاب الى الاراضي المحتلة كما طالبها بالتعاون مع اللجنة وتسهيل اعمالها ومهمتها . وقد شملت قرارات اللجنة السياسية